الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 13 شعبان 1425 هـ 28 سبتمبر 2004 العدد 9436

بريد طباعة

مجلس الوزراء السعودي يقر إدخال تعديلات مهمة على بعض مواد نظام العمل والعمال

الأمير عبد الله لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في الرياض أمس (واس)

الرياض: «الشرق الأوسط»
أقر مجلس الوزراء السعودي أمس تعديلات هامة على مواد نظام العمل والعمال، وذلك لتسهيل بعض الإجراءات المتعلقة بتطبيق النظام. وطالت التعديلات التي اقرها المجلس الذي رأس جلسته الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي أمس في مدينة الرياض المواد 175 و176 و178 و181 وذلك بناء على ما رفعه وزير العمل السعودي وقرار مجلس الشورى حول هذا الخصوص.

وجاء في نص المادة 175 من النظام الجديد: «تكون اللجنة العليا لتسوية الخلافات من عدة دوائر لا تقل الدائرة الواحدة عن ثلاثة أعضاء، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير العمل بتسمية رئيس اللجنة وأعضائها من حملة الإجازة في الشريعة والحقوق وممن لديهم الخبرة في مجال الخلافات العمالية، ويحدد عدد دوائر اللجنة العليا ومناطق عملها بقرار من وزير العمل بناء على اقتراح رئيس اللجنة، ويتولى رئيس اللجنة اختيار رؤساء الدوائر وتوزيع العمل بينها والإشراف على جميع ما يتعلق بأعمالها الإدارية».

وجاء في المادة 176 «تختص كل دائرة من دوائر اللجنة العليا بالفصل نهائيا وبالدرجة القطعية في جميع الخلافات التي ترفع للاستئناف أمام اللجنة، كما تختص بفرض العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام بحق المخالفين لأحكامه». وأوضحت المادة 178 «تصدر كل دائرة من دوائر اللجنة العليا وكذلك اللجان الابتدائية قراراتها بأغلبية آراء أعضائها، ويجب أن تكون القرارات مسببة وموقعة من جميع الأعضاء على أن يكون للمخالف فيها ذكر سبب مخالفته». وقالت المادة 181 «يحدد رئيس الدائرة موعدا للنظر في القضية المستأنفة أمامه خلال خمسة عشر يوما من تسجيل عريضة الاستئناف في قلم اللجنة، وعلى الدائرة أن تصدر قرارها في النزاع المستأنف أمامها على وجه السرعة وفي موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أول جلسة»، وقد أعد مرسوم ملكي بهذه التعديلات.

وثمن ولي العهد السعودي خلال الجلسة لـ«ملوك وأمراء ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة» مشاعرهم الصادقة تجاه المملكة وقيادتها وشعبها بمناسبة احتفائها باليوم الوطني، مؤكدا أن هذا التقدير والشعور العربي والإسلامي والدولي تجاه السعودية «يجسد مكانتها المتميزة بين تلك الدول التي جاءت بفضل الله ثم بفضل ذلك النهج الراسخ الذي رسمه جلالة الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ لسياستها الداخلية والخارجية وسارت عليه الدولة حتى اليوم» مما

أكسبها ثقة ومحبة وتقدير العالم كافة. كما ثمن الأمير عبد الله ما عبر عنه المواطنون في المملكة من مشاعر برهنت على «عمق اللحمة ووثيق الصلة بين القيادة والشعب والوقوف يدا واحدة في وجه كل ما يعكر صفو أمن واستقرار الوطن والمساس بمنجزاته».

وأوضح الدكتور فؤاد الفارسي وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية بعد انتهاء الجلسة، أن الأمير عبد الله أحاط المجلس بفحوى المشاورات والمباحثات واللقاءات والاتصالات التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وولي عهده مع قادة بعض دول العالم ومبعوثيهم والتي تناولت مستجدات الأحداث وتطوراتها، وأشار إلى أن المباحثات مع الرئيس الأفغاني حميد كرزاي تناولت مستجدات الأحداث على الصعد الإقليمية والدولية وجهود المملكة التي بذلتها لتحقيق الاستقرار في أفغانستان ورغبة البلدين في دعم آفاق التعاون وتعزيزه في كل المجالات لما يخدم شعبيهما والأمة الإسلامية.

وتطرق المجلس إلى تواصل الأحداث المؤسفة في العراق التي تطال وبشكل يومي الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ مما يتطلب موقفا موحدا للحيلولة دون استمرارها والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

كما تناول الاجتياح الإسرائيلي المتواصل لبعض المدن والبلدات الفلسطينية واستمرارها في أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته وأرضه مما ألحق أضرارا كبيرة في الممتلكات وبنيتها الأساسية وأزهق أرواح الأبرياء، داعيا المجتمع الدولي إلى وقف هذا العدوان والتعنت الإسرائيلي الذي يشكل خرقا واضحا وصريحا لكل الأعراف والقوانين الدولية، وضرورة إرغامها على تطبيق ما جاء في الاتفاقيات والقرارات الدولية وعلى رأسها خريطة الطريق. وفي شأن محلي قرر المجلس وبناء على اقتراح وزير البترول والثروة المعدنية ورئيس مجلس إدارة هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، أن تتولى الهيئة مسؤولية الرصد الزلزالي بالمملكة، على أن تكون الهيئة المركز الرئيس للشبكة الوطنية للرصد الزلزالي وأن تتولى مسؤولية الإشراف الكامل على الشبكة الوطنية للرصد الزلزالي، وأن تتولى أيضا جميع أعمال المحطات وتشغيلها وتطويرها وصيانتها ومخاطبة الجهات الحكومية المعنية وتبليغها رسميا بالأحداث الزلزالية. كما نص القرار على ضوابط إجرائية أخرى من بينها أن توفر الهيئة قاعدة معلومات لجميع الجامعات ومراكز البحث السعودية بصورة آنية ومستمرة.

كما أقر المجلس عددا من الإجراءات الفنية والإدارية المتعلقة بتقديم خدمات الإنترنت في السعودية وذلك بعد اطلاعه على ما تضمنه محضر اللجنة المشكلة بقرار المجلس الاقتصادي الأعلى والمرفوع من وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن المهمات التشغيلية لوحدة خدمات الإنترنت، ومن أهم القرارات استمرار وحدة خدمات الإنترنت في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في القيام بالمهمات التشغيلية الحالية لخدمة الإنترنت إلى أن ينقل الموظفون والأجهزة بحسب ما نص عليه في هذا القرار، وتقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإصدار الرخص اللازمة لمقدمي خدمات المعطيات، وتنقل جميع المهمات المتعلقة بالإشراف على ترشيح المعلومات من وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وأن تنقل الأجهزة الزائدة على حاجة وحدة الإنترنت في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى شركة الاتصالات السعودية بعد تقييمها من قبل لجنة تشكل لهذا الغرض من وزارة المالية ومدينة الملك عبد العزيز وهيئة الاتصالات وتورد قيمتها إلى الخزينة العامة للدولة.

ووافق المجلس على تعيين كل من صالح بن منيع بن صالح الجوال بوظيفة (وكيل الوزارة للخدمات المركزية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية، وعبد الله بن عناية الله بن عامر المطيري بوظيفة (مدير عام الشؤون الصحية بالمدينة المنورة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الصحة.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة